المؤتمر الإقليمي السادس للجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة

لدول الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادي

"النيابة العامة في القرن الحادي والعشرين"

<u>النتائج التي توصل إليها المؤتمر:</u>

تم التوصل إلى هذه النتائج استناداً إلى إعلان بوسان الذي انبثق عن اجتماع كبار أعضاء النيابة العامة رفيع المستوى الذي أعقب المؤتمر الإقليمي الخامس للجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة لدول الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادي في كوريا عام 2008، إضافة إلى النتائج التي تم صياغتها للمؤتمر السنوي للجمعية الثالث عشر لعام 2008 في سنغافورة والنسخة الرابعة عشر للمؤتمر لعام 2009 في كييف.

تهدف هذه النتائج إلى تعزيز أنشطة التعاون فيما بين أعضاء النيابة للتغلب على استغلال المجرمين والمنخرطين في أنشطة غير شرعية لمسألة الاختلافات بين الاختصاصات القضائية في محاولتهم للهروب من العدالة والمساس بها، كما تهدف أيضا إلى تمكين رجال النيابة العامة من تحقيق غايتهم بنجاح مع ضمان الإنصاف ودون التفريط في حقوق الإنسان.

وتشمل أنشطة التعاون تبادل أفضل الممارسات الإدارية والإجرائية في أنظمة النيابة العامة والتي تسهم في تحقيق تلك الأهداف. ومن الممارسات المثلى, تبني استراتيجيات إدارة المخاطر في أعمال النيابة العامة, وتعتبر النيابة العامة في دبي مثالا سباقا في تطبيق هذه الممارسات وهي بذلك تعد بتوفير الدعم والإرشاد اللازم لأنظمة النيابة العامة الأخرى والتي ترغب في تبني وتطبيق مثل هذه الاستراتيجيات.

ويتم تطبيق هذه المنهج على المجالات التالية على وجه الخصوص:

1. **تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الالكترونية:** الالتزام بتوسيع وتطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الالكترونية على جميع إجراءات أنظمة النيابة العامة بغرض رفع كفاءتها وزيادة فاعليتها وصولاً لسرعة إنجازها. كما أنه على أعضاء النيابة العامة في جميع أنحاء العالم التعاون بصورة فاعلة لمكافحة السيل الجارف للجريمة الالكترونية من خلال الدعم والمساعدة القانونية المتبادلة، ونقل أفضل الممارسات إضافة إلى تعزيز تدريب أعضاء النيابة العامة على أحدث أساليب التقنية الحديثة، حيث تعد **شبكة أعضاء النيابة العامة العالمية لمكافحة الجريمة الالكترونية** والمعروفة اختصاراً بـ(**GPEN**) بصفتها إحدى قنوات الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة أحد الوسائل الهامة لتحقيق هذا الهدف المنشود.

2. **الأمن والسلامة:** على أنظمة النيابة العامة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان الأمن والسلامة الذاتية والشخصية لأعضاء النيابة العامة إضافة إلى أمن وسلامة البيانات والممتلكات الواقعة داخل نطاق عمل النيابة العامة بما في ذلك جميع أطراف القضايا ويشمل ذلك المتهمين والشهود والمجني عليهم على حد سواء، وكذلك توجيه عناية السلطات المختصة إلى التوجيهات العامة التي طورتها الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة بشأن مقاييس وإجراءات حماية أعضاء النيابة العامة.

3. **مكافحة الفساد:** تحديد الأولويات المتعلقة بمنع الفساد ومحاربته وضمان مباشرة الإجراءات لمقاضاة المنخرطين في أي من أنشطة الفساد، الاختلاس، الرشوة، وغسل الأموال، وذلك بهدف تعزيز معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لتشمل تلك الأولويات واقعة الفساد ومخاطره داخل نطاق خدمات النيابة العامة وذلك من خلال القيام – من بين عدة أشياء أخرى – بتطبيق معايير المسئولية المهنية لأعضاء النيابة وبيان الحقوق والواجبات الأساسية التي وضعتها الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، وكذلك القيام بكل حرص ومثابرة بتقفي آثار الأصول المسروقة عبر الاختصاصات القضائية المختلفة ودعم الأنشطة والخدمات التي ترمى إلى استرجاع تلك الأصول المنهوبة.